

**الانفاق الاستثماري الحكومي في ظل تقلبات الإيرادات
النفطية والانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية
دراسة قياسية للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠**

**د. سعاد عبدالقادر قاسم
كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك**

Government investment expenditure considering
the volatility of oil revenues and the current
spending of Saudi Arabia Standard study of
1980-2020

Dr. suad Abdulqader Qasim
Lecturer -College of Administration and
Economics, University of Duhok
Suaad.qasim@uod.ac

يسعى البحث الى بيان اثر الإيرادات النفطية والانفاق الجاري على حجم الانفاق الاستثماري الحكومي، انطلاقاً من فرضية مفادها ان تخصيصات الانفاق الاستثماري الحكومي تتأثر بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في الإيرادات النفطية الى جانب ما يتركه الانفاق الجاري من تأثير على تخصيصات الانفاق الاستثماري لكون الانفاق الاستثماري يتصف بمرونة عالية جدا وذو استجابة اكبر واسرع للتغيرات الحاصلة في القدرة الانفاقية للحكومة مقارنة بالانفاق الجاري الذي يرتفع بوتيرة سريعة مع تزايد الإيرادات النفطية ويصعب تخفيضه مع انخفاض الإيرادات العامة، ولتحقيق ذلك تم اعتماد المدة الزمنية (١٩٨٠-٢٠٢٠) باعتبارها مدة زمنية شهدت احداث وتحولات سياسية واقتصادية وتعرضت خلالها اسعار النفط لتقلبات عديدة. ولهذا الغرض تم قياس وتقدير الانموذج ضمن اطار منهجية جوهانسن للتكامل المشترك باستخدام برنامج Eviews 12 التي اثبتت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث خلال المدة المبحوثة في الأجلين الطويل والقصير كما توصل البحث عبر جانيه التحليلي والقياسي الى بيان العلاقة السببية بين الإيرادات النفطية والانفاق الجاري والاستثماري، ليكتمل البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها خدمة البحث وتأكيد فرضيته الكلمات المفتاحية: الانفاق الاستثماري، الانفاق الجاري، الإيرادات النفطية، التكامل المشترك، انموذج تصحيح حد الخطأ.

Abstract

the research seeks to show the impact of oil revenues and current spending on the volume of government investment spending based on the premise that government investment spending allocations are significantly affected by fluctuations in oil revenues, as well as the impact of current spending on investment spending allocations because investment spending is very flexible and has a greater and faster response to changes in government spending capacity than current spending, which is rising at a rapid pace as oil revenues increase and are difficult to reduce. With lower public revenues, the time (1980-2020) was adopted as a period during which political and economic events and transformations took place and oil prices experienced numerous fluctuations. For this purpose, the model was measured and estimated within the framework of the Johansen Methodology for Joint Integration using Eviews 12, which demonstrated a common integration relationship between research variables during the long and short period of time research, and the research through its analytical and standard effects indicated the causal relationship between oil revenues and current and investment spending, to complete the research with a set of conclusions and recommendations that would serve the research and confirm its hypothesis. Keywords: investment Expenditures, current Expenditures, oil revenues, Cointegration, vector Error correction

المقدمة

تعتمد السياسة المالية للمملكة العربية السعودية بشكل شبه كلي على عائدات الصادرات النفطية، التي تشكل الجزء الأكبر ضمن هيكل الإيرادات العامة إذ تستأثر الإيرادات النفطية بـ (52.831%) من إجمالي الإيرادات العامة و(40.22) نسبة الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي استناداً الى تقرير البنك المركزي السعودي لعام ٢٠٢١، وعلى وفق ذلك فإن دعم النمو الاقتصادي لغرض إعادة بناء اقتصاد حقيقي، لا بد ان يرتبط بقيمة تلك الإيرادات التي يتم تخصيص جزء منها للانفاق الاستثماري الحكومي. لقد ساهمت الوفرة المالية التي حققتها الإيرادات النفطية في عقد السبعينيات على انعاش الاقتصاد السعودي فمنذ عام ١٩٧٣ اخذت الإيرادات النفطية تتزايد بشكل مواكب للتغيرات الحاصلة في اسعار النفط وكميات التصدير الامر الذي مكن السعودية من تكوين فوائض مالية نتيجة ما حققه الحساب الجاري من فائض في قيمة الصادرات النفطية حيث ترتب على تلك الفوائض المالية إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية الامر الذي جعل معظم خطط التنمية الاقتصادية تستند على النفط كركيزة اساسية لإقامة وتمويل مشروعات البنية التحتية ولتغطية متطلبات جميع القطاعات الاقتصادية هذا الى جانب ما تم توفيره من الأحتياجات الاجنبية في ظل المحافظة على مستويات منخفضة من الدين العام الخارجي، لترتبط عملية التنمية الاقتصادية في السعودية بعائدات الصادرات النفطية بشكل مباشر.

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث في الاهمية النسبية للإيرادات النفطية ضمن هيكل الإيرادات العامة ومدى ارتباط أنشطة قطاعات الاقتصاد القومي بقيمة الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات اسعار النفط وتغيرات العرض والطلب. كما تتأتى اهمية البحث من الدور الذي تمارسه الإيرادات النفطية في مسار الانفاق الاستثماري الحكومي في اقتصاد ريعي كالاقتصاد السعودي يسعى الى تلبية احتياجات اقتصاده القومي ونمو وتطور قطاعاته في ظل تقلبات الإيرادات النفطية وتزايد حصة الانفاق الجاري.

في ظل عدم تنوع الاقتصاد السعودي بشكل يتوافق مع قدراته وامكاناته المالية والمادية فان الاستقرار والنمو الاقتصادي سيظل مرتبطين بنمط وهيكلي الإيرادات العامة التي تهيمن عليها الإيرادات النفطية، الأمر الذي من شأنه استمرار تحكم مسار أسعار النفط بمستويات النشاط الاقتصادي الأمر الذي يترتب عليه أحداث تشوه وانحراف في توجهات السياسة المالية فيما يخص سياستها الانفاقية لينعكس ذلك على حجم ما يتم تخصيصه للانفاق الاستثماري الحكومي الذي يواجه تراجعاً كبيراً اثر انخفاض أسعار النفط لسنوات عديدة .

هدف البحث:

يسعى البحث الى استعراض وتحليل مسار تطور الانفاق الاستثماري وبيان اهميته في اقتصاد ريعي، يعتمد على الإيرادات النفطية في تغطية معظم بنود موازنته العامة، كما يهدف البحث الى بيان اوجه الضعف والقوة في أدوات السياسة المالية في ظل اختلال بنية الانفاق العام التي تظهر حجم الانفاق الجاري وقدرته العالية في استحواذ الجزء الأكبر من الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال مدة البحث.

فرضية البحث

تتعلق فرضية البحث من ما طرحته الأدبيات الاقتصادية بخصوص العلاقة الطردية التي تربط الإيرادات النفطية بالمقدرة الانفاقية للبلدان الريعية خاصة فيما يتعلق بالانفاق الاستثماري الحكومي الذي يتحدد في ضوء الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط. كما يفترض البحث ان انخفاض قيمة الإيرادات النفطية لا تؤثر بشكل كبير على قيمة واتجاهات الانفاق الجاري الذي يحتفظ باستقرار نسبي على حساب تخصيصات الانفاق الاستثماري الذي يعد أكثر مرونة واستجابة للمقدرة الانفاقية للحكومة.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي في عرض وتحليل واقع العلاقة التي تربط كل من الانفاق الاستثماري الحكومي والإيرادات النفطية والانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية خلال مدة البحث الى جانب استخدام أدوات القياس الاقتصادي اعتماداً على منهجية جوهانسن-جيسلس للتكامل المشترك و السببية للوصول الى هدف البحث وتحقيق فرضيته.

البيانات ومصادرها

تم الاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات البحث المتمثلة في (الانفاق الاستثماري الحكومي، الإيرادات النفطية، الانفاق الجاري) من الاحصائيات السنوية المنشورة على الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإيرادات النفطية والانفاق العام

مفهوم الإيرادات النفطية تمثل الإيرادات العامة بتنوع مصادرها إحدى أدوات السياسة المالية التي تمكن حكومات الدول من تلبية حاجات المجتمع والالتزام بمهامها فيما يخص إعادة توزيع الدخل داخل الاقتصاد القومي من خلال سياسة الانفاق العام (الافندي، ٢٠١٢، ٥٩). وفيما يخص الإيرادات النفطية فتتمثل في إيرادات بيع النفط الخام ومشتقاته في السوق الدولية والتي تتسم بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط وتغير معدلات الإنتاج والتصدير، وعادة يطلق على تلك الإيرادات ببيع النفط والذي يعبر عن القيمة النهائية لبرميل النفط بعد استبعاد ما تم انفاقه على مراحل الصناعة النفطية من مرحلة الاستكشاف الى ان تصل المنتجات النفطية الى المستهلك النهائي (الشمري، ٢٠١٦، ٩). وعلى وفق ذلك فالإيرادات النفطية تستمد أهميتها من أهمية النفط كسلعة استراتيجية ودولية خاصة بالنسبة لدولة ريعية كالسعودية، يؤدي القطاع النفطي فيها دوراً فاعلاً ومؤثراً في مختلف الميادين والأنشطة على مستوى الاقتصاد القومي ويعد عاملاً أساسياً ومؤثراً في تكوين الدخل القومي وتوزيعه، كما ويساهم في تحديد نوعية الاستثمارات ومن ثم في تحديد اتجاهات خطط التنمية الاقتصادية، فالإيرادات المتأتية من قطاع النفط يتم إعادة تدويرها داخل الاقتصاد القومي عبر الموازنة العامة (برامج الانفاق العام)، التي تأخذ مساراً موازياً لمسار تقلبات أسعار النفط فعندما ترتفع أسعار النفط تزداد النفقات العامة الأمر الذي يجعل الإيرادات العامة دالة للإيرادات النفطية (Ali,Asin,2020,169)

العوامل المؤثرة في قيمة الإيرادات النفطية تتنوع الأسباب والعوامل التي تؤثر في قيمة الإيرادات النفطية وذلك من منطلق كون سلعة النفط سلعة استراتيجية لاتخضع للعوامل الاقتصادية وحدها كباقي السلع وإنما تخضع لتأثير عوامل سياسية وبيئية وجيوسياسية من شأنها أحداث تقلبات في مسار أسعار النفط الأمر الذي ينعكس في مسار وتوجهات السياسة المالية للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومن تلك العوامل نستعرض الآتي:

أسعار النفط الاسمية والحقيقية: تتصف سلعة النفط بصفة التقلب الدائم في اسعارها، نظرا لكونها سلعة استراتيجية لا تنطبق عليها المعايير الاقتصادية وحدها وهذا ما يجعل الاقتصادات الريعانية ومنها الاقتصاد السعودي خاضعا لدورت التقلبات السعرية للنفط الخام في السوق الدولية والتي تنعكس على حجم الإيرادات العامة من خلال تحديد قيمة الإيرادات النفطية، فالتغيرات الحاصلة في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على قيمة الإيرادات النفطية خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في الاسعار الحقيقية للنفط وما يتركه التضخم من اثر على الإيرادات النفطية، خاصة وان جميع البلدان المصدرة للنفط الخام في العالم تستلم قيمة صادراتها النفطية بالدولار الأمريكي باعتباره عملة رئيسية في تسوية المعاملات التجارية (حسانوف واخرون، ٢٠٢٠، 38). اسعار الصرف: ترتبط قيمة إيرادات النفط بمسار اسعار الصرف، وما يطرأ عليه من تغيرات، فقيمة ما يتم استيراده او تصديره من سلعة النفط تتحدد وفق قيمة الدولار الأمريكي مثل باقي السلع المتاجر بها فمع الارتفاع والانخفاض النسبي لسعر صرف العملة المحلية امام الدولار الأمريكي تتباين وتتغير قيمة إيرادات النفط اذ تتزايد عند استمرار انخفاض قيمة الدولار لمدة طويلة حيث يؤثر انخفاض قيمة الدولار امام العملة المحلية الى تقليص الطاقات الانتاجية التي تنعكس بدورها في القدرة التنافسية للبلد المصدر للنفط في السوق العالمية نظرا لارتفاع تكاليف الانتاج في ظل انخفاض قيمة الدولار وما يترتب على ذلك من اختلال في اساسيات السوق التي تدفع بأسعار النفط نحو الارتفاع، خاصة في ظل توسع عمليات المضاربة في السوق الفورية والسوق المستقبلية للنفط الخام والعكس في حالة تزايد قيمة الدولار امام العملات المحلية (Alharbi,2020,174).

❖ **القرار السياسي:** تتأثر الإيرادات النفطية ما يتم اصداره من قرارات سياسية خاصة وان الكثير من القرارات التي تتخذها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام من شأنها خلق الاضطراب والاختلال في تجارة النفط الدولية كذلك إن للقرار السياسي تأثيراً أيضاً على قيمة الإيرادات النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، فبعض القرارات التي تتخذها الدول المنجة والمصدرة في الجوانب السياسية ذات تاثير كبير في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض قيمة الإيرادات النفطية.

❖ **الاحتياطيات النفطية:** تتأثر معدلات الانتاج النفطي وطاقات التصدير بحجم الاحتياطي المؤكد خاصة في ظل تكاليف استخراج ونتاج تتلاءم وتتوافق مع اسعارالنفط وحجم المعروض النفطي في السوق الدولية ان اكتشاف احتياطيات جديدة للنفط والغاز الطبيعي تعمل على زيادة فرص البلد في الاستثمار النفطي في ظل اعتماد تكنولوجيا متطورة تسمح بالانفاذ الى طبقات اعماق وصولا لمكامن النفط التي لم يتم استغلالها سابقا الامر الذي من شأنه زيادة إيرادات النفط من جهة ومن جهة اخرى فان استخدام التكنولوجيا الحديثة في ظل تمتع مناطق الانتاج النفطي بحقول خصبة ستعمل على تقليل كلف الاستخراج والانتاج مما يزيد بذلك من الإيرادات النفطية (حسانوف واخرون، ٢٠٢٠، ٤٢).

❖ **الطاقة الإنتاجية:** تتحدد معدلات الانتاج اليومي للنفط الخام في ضوء مجموعة من العوامل البيئية والسياسية والاقتصادية والفنية التي تتباين من حيث تأثيرها وانعكاسها في قيمة الإيرادات النفطية كما ان قدرة البلد الانتاجية تحدد مقدار العرض النفطي في السوق التي تؤثر بدورها في حركة اسعار النفط وامدادات النفط (Foudeh,2017,174) وعلى وفق ما سبق فان الإيرادات النفطية تتحدد في ضوء الامكانيات النفطية المتاحة والتي تتمثل في حجم الاحتياطي النفطي والطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط الخام في ظل اسعار نفط تتسجم مع حاجة البلد للإيرادات وفيما يخص المملكة العربية السعودية فانها تؤدي دورا فاعلا وايجابيا في سوق النفط العالمية، حيث تاتي بالمرتبة الثانية بعد فنزويلا من حيث احتياطيات النفط الخام المثبتة بواقع (٢٦٧.١ مليار برميل) لتشكل بذلك حصتها (١٧.٢٪) من الاحتياطي النفطي العالمي، البالغ نحو (١.٥٥) تريليون برميل نهاية عام ٢٠٢٠. وعلى مستوى دول الشرق الاوسط بلغت نسبة احتياطيات السعودية من النفط الخام (٣١.١٪) من الاحتياطي في دول منطقة الشرق الأوسط و (٢١.٦٪) من احتياطي دول منظمة أوبك نهاية عام ٢٠٢٠ اما من حيث الانتاج فالسعودية تحتل المرتبة (الاولى) ضمن بلدان منظمة اوبك و (الثالثة) بمتوسط انتاج (١٠.٢) مليون برميل في اليوم، كما وان نسبة الطلب العالمي على النفط السعودي هي (١٠.٧٪) يوميا، وترتفع هذه النسبة الى (١٣٪) عند الإنتاج وفق طاقتها القصوى ووفقا لذلك فان المملكة العربية السعودية تساعد بفائض طاقتها الانتاجية على تحقيق التوازن المطلوب في السوق الدولية (OPEC,2021).

الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي باعتبارها القناة التي يتم من خلالها تلبية الحاجات الاساسية والمتنوعة لكافة افراد ومؤسسات المجتمع وذلك من خلال تأثيرها الفاعل والرئيس في تسريع عملية التنمية وتحقيق زيادة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد مرتكزا للنمو الاقتصادي، فكلما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي كلما دل ذلك على قدرة وفاعلية الحكومة في سياستها المالية والانفاقية اعتمادا على تطور فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطور وتحضر المجتمع (حسن، ٢٠١٤، ٥).

ووفقاً لما توصل اليه الاقتصادي (Wagner) في دراسته لتطور الانفاق في الدول الاوربية في القرن التاسع عشر والتي استخلص منها قانون سمي باسمه قانون (واجنز) الذي ينص على ان تزايد وتوسع حجم الحكومة في النشاط الاقتصادي هو انعكاس لنمو الناتج المحلي الاجمالي وينطبق الامر بشكل خاص على الاقتصادات الريعية التي تشهد اقتصاداتها نمواً ملحوظ في الانفاق العام بمعدلات اعلى من معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Foudeh,2017,178). وعلى وفق علاقة الانفاق الحكومي بالثروة القومية ومدى مساهمة الانفاق الحكومي في تكوين رؤوس الأموال المادية للمجتمع فقد تم تقسيم الانفاق الحكومي على النحو الآتي:

❖ الانفاق الحكومي الجاري

❖ الانفاق الحكومي الاستثماري

وفيما يخص الانفاق الحكومي الجاري فيتمثل بالنفقات التي تُمكن الحكومة من تسيير إدارتها للمؤسسات العامة حيث يخصص جزء كبير منها لتلبية متطلبات تمويل اعباء القطاع الاداري للحكومة كالأمن القومي والقضاء والخدمات العامة من مرافق ادارية وغيرها وما يتم تخصيصه لدفع الرواتب والاجور والمعاشات التقاعدية الى جانب الانفاق على السلع والخدمات المخصصة للاستهلاكية ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

١. الانفاق على كل ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وما تستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة، وتشمل هذه النفقات الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات فضلاً عن مشتريات الحكومة للأغراض العسكرية.
٢. النفقات التحويلية والتي تتضمن الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

٣. واستناداً الى ذلك فان الدولة تسعى من خلال انفاقها الجاري إلى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع من اجل رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية للدولة مستهدفة زيادة دخلها القومي (الحمود، ٢٠٠٤، ٥٧).

الانفاق الاستثماري الحكومي يشكل الانفاق الاستثماري احدى مكونات الطلب الكلي، الذي من خلاله يتحدد حجم واتجاهات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل لأي دولة فالتخصيصات الاستثمارية للقطاع العام لمشروعات البنية التحتية سينتج عنها تشغيل اكبر قدر من الموارد الاقتصادية المعطلة، مما يشجع قطاع الاعمال على توسيع حجم اعماله من جهة وتعويض ضعف مساهمة الاستثمار الخاص من جهة اخرى. كما يمثل الإنفاق الاستثماري الحكومي، اجمالي المبالغ النقدية التي تقوم الحكومة بأنفاقها على مشروعات البنى التحتية وانشطة القطاعات الاقتصادية بهدف تحقيق منفعة اجتماعية من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إذ يساهم هذا النوع من الانفاق في زيادة التكوين الرأسمالي الثابت الى جانب ما يقدمه الاستثمار الحكومي من مساهمة في تكوين رأس المال البشري من خلال الانفاق على الصحة والتعليم. ونظراً لكون الانفاق الاستثماري يتأثر بالسياسة الاستثمارية والسياسة الانفاقية للدولة التي تعتمد دورها على حجم الإيرادات العامة وخاصة الإيرادات النفطية ولوليات خطط التنمية الاقتصادية، عليه فان السمة الغالبة على الاستثمار الحكومي هي التذبذب وعدم الاستقرار ويظهر تأثير ذلك في حالة الرواج والكساد (Cavallo and Daude,2008,8)، إذ ترتبط عملية التنمية الاقتصادية في معظم الاقتصادات الريعية ومنها الاقتصاد السعودي بعائدات الصادرات النفطية فمع ارتفاع اسعار النفط لسنوات عديدة، تمكن الاقتصاد السعودي من رفع معدلات النمو الاقتصادي ليترتب على ذلك تحسن واضح في مستوى اداء وفاعلية العديد من القطاعات والمتغيرات فالتوسع في الانفاق العام وخاصة الانفاق الاستثماري يعتمد على الوفرة المالية المتحققة من صادرات النفط الخام التي تتناسب طردياً مع الاسعار وكميات التصدير. وعلى وفق ما سبق فان الانفاق الاستثماري يتم تقسيمه الى نوعين:

النوع الاول ويشمل النفقات الاستثمارية المباشرة ينصرف هذا النوع الى ما تخصصه الحكومة من مبالغ نقدية كجزء من انفاقها العام على اقامة مشروعات متنوعة وضرورية لقطاعات الاقتصاد القومي يتعدى على القطاع الخاص القيام بها و التي من شأنها توفير سلع وخدمات تتوافق مع الطلب الكلي وحاجة البلد للاستهلاك المحلي او للتصدير الامر الذي يساهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتقليل الآثار التضخمية والمساهمة في معالجة الاختلال في العرض والطلب الكلي أما النوع الثاني من النفقات فهي الاستثمارية غير المباشرة التي تنفقها الحكومة على مشروعات البنى التحتية الضرورية باعتبارها مشروعات اساسية لخدمة المجتمع وتعتمد عليها معظم الانشطة الاقتصادية نظراً لارتفاع كلف التمويل وما تستغرقه من مدة للتفيذ (العبيدي، ٢٠١١، ٢٠).

اهمية الانفاق الاستثماري الحكومي

١. يترتب على التغيرات الحاصلة في مقدار مساهمة الانفاق الاستثماري الحكومي في النشاط الاقتصادي التأثير في دورة الاعمال والتي تنعكس بدورها في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر حيث ان سرعة تأثير واستجابة الناتج المحلي الاجمالي تكون اكبر مع توسع نطاق قطاعات السلع الرأسمالية ومشروعات البنى التحتية مقارنة بالتغيرات والتطورات النسبية في مقدار ونوعية السلع الاستهلاكية والخدمات التي توفرها الحكومة.

٢. من شان الانفاق الاستثماري الحكومي ان يؤثر على توجهات السياسة النقدية من خلال تأثيرها المباشر على سعر الفائدة ويعتمد ذلك على حجم الاستثمار ومجالاته.

٣. يلعب الاستثمار الحكومي دورا مؤثرا في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في اجمالي الاستثمار خاصة في حال اعتماد مشاريع وقنوات استثمارية تزيد من فرص زيادة التكوين الرأسمالي الثابت خاصة في ظل ضعف او محدودية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (Ghali,1997,189).

٤. يساهم الانفاق الاستثماري الحكومي في زيادة مرونة الجهاز الانتاجي خاصة في ظل فترات الكساد والازمات الاقتصادية باتجاه اعادة التوازن من خلال سياسات الاقتصاد الكلي، فبعد ازمة الكساد العظيم، برزت اهمية الاستثمارات الحكومية على البنية التحتية الامر الذي دفع معظم الحكومات الى زيادة انفاقها على المشروعات العامة كجزء من حزمة التحفيز المالية المصححة لدعم النمو الاقتصادي باعتبار أن كل زيادة في هذا الأنفاق تمثل أما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو إصلاح طاقة إنتاجية معطلة الامر الذي من شأنه العمل على زيادة الناتج واعادة هيكلة الاقتصاد القومي نحو تنوع القطاعات الاقتصادية للخروج من الازمة او تخفيف حدتها.

٥. تكمن اهمية الانفاق الاستثماري الحكومي في مساهمته الفاعلة في تكوين الثروة وتمييتها وبالتالي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي الثابت التي من شأنها توفير مستلزمات الانتاج لدعم الهياكل الارتكازية بما يخدم متطلبات الاهداف الاقتصادية للبلاد خاصة وان اهمية ذلك تظهر من خلال ما يقدمه هذا النوع من الاستثمار من دفعة قوية للنشاط الاقتصادي يترتب عليه تقوية الروابط الامامية والخلفية بين المشاريع ضمن الأنشطة الاقتصادية المتعددة من خلال اقامة مشاريع متكاملة عموديا وافقيا يتم من خلالها تحفيز وتوجيه القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي (Gaspar,2020, 12).

٦. ان ما تقدمه الحكومة من مشروعات استثمارية خاصة في مجالات البنى التحتية كالطرق والمياه ومشروعات تنمية وتطوير المؤسسات التعليمية من شأنها رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية الافراد وبذلك فهي تزيد من دور وفاعلية الافراد داخل المجتمع.

٧. يترتب على مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي تحقيق زيادة في الانتاج كما ونوعا الامر الذي يرفع من انتاجية عناصر الانتاج خاصة انتاجية راس المال البشري ليزيد بذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الرسول والعمر، ٢٠١٠، ٦).

٨. من خلال ما تقوم به الحكومة من استثمارات فانها بذلك تعمل على توفير العديد من المتطلبات والحاجات الاساسية للافراد اضافة الى توفير العديد من فرص العمل ووظائف جديدة الامر الذي يساهم نسبيا في خفض اعداد العاطلين عن العمل وتخفيف حدة الفقر.

٩. يستأثر الانفاق الاستثماري في البلدان النامية باهمية كبيرة ضمن خططها التنموية إذ تشكل الدفعة القوية في مسار النمو الاقتصادي باتجاه تحسين البنيان الاقتصادي والاجتماعي، لتسهيل وتحفيز القطاع الخاص على الاقدام على الاستثمار في المشروعات ذات الربحية المنخفضة او التي تتطلب رؤوس اموال عالية فكلما زادت قدرة البلد على الاستثمار أمكن له الإسراع في دفع عملية التنمية إلى الأمام وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Gaspar,2020,12).

تحليل واقع الإيرادات النفطية في اقتصاد المملكة العربية السعودية يرتبط اقتصاد المملكة العربية السعودية بإيرادات قطاع النفط، باعتبارها المورد الاساس لتمويل الموازنة العامة، فمع تزايد وتنوع متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، تزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ليزيد على اثر ذلك حجم الانفاق الحكومي خاصة مع تنوع مجالاته و اتجاهاته وتخصيصاته بمعدلات كبيرة خلال العقود الاربع الماضية، وعلى وفق ذلك فان الجدول (١) والجدول (٢) يظهران لنا مسار تطور متغيرات البحث خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٢٠ وعلى النحو الآتي: شهد الاقتصاد السعودي خلال مدة البحث تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة نتيجة لتحسن مستويات أسعار النفط وارتفاع الطاقات التصديرية. وقد انعكست الزيادة في الإيرادات النفطية على كافة مؤشرات وقطاعات الاقتصاد الوطني ويمكن الكشف عن هذه التطورات من خلال المؤشرات الآتية:-

يتبين لنا من معطيات الجدول (1) التغيرات الحاصلة في اسعار النفط وما ترتب على ذلك من تغيير في حجم وقيمة صادرات النفط الخام خلال مدة البحث وانعكاس ذلك التغيير في الإيرادات النفطية، ففي عام ١٩٨٠ وصل سعر النفط الخام الى (٣٥.١٥٦) دولار وعلى اثر ذلك زادت السعودية من صادراتها النفطية لتبلغ (9,223.2) م/ب/ي لتصبح بذلك الإيرادات النفطية (31,9305) مليار ريال تزايدت عن ذلك لتصل الى (32,8594) مليار ريال عام ١٩٨١ مع ارتفاع اسعار النفط الى (٣٦.٩٢٩) دولار، نتيجة نقص الامدادات النفطية جراء الحرب العراقية - الإيرانية ، بيد انه ومع هبوط اسعار النفط الخام الى (٣٢.٤٣٩) دولار في عام ١٩٨٢ وخلال المدة (١٩٨٢-١٩٨٦) اخذت اسعار النفط تتخفف وبشكل ملحوظ لتصل الى (١٣.٥٣) في عام ١٩٨٦ ياتي ذلك بعد ان قامت السعودية بزيادة انتاجها من النفط لتزيد بذلك حصتها في السوق وتصل صادراتها النفطية الى (3,265.8) مليون برميل وبهذا تخلت السعودية عن دورها كمنتج مرجح وعجلة للتوازن في السوق وعلى اثر ذلك ونتيجة لزيادة المعروض النفطي ونقص التنسيق بين بلدان منظمة اوبك إذ قامت بعضها بتخفيض سعر نفوطها لزيادة صادراتها، لتواجه السوق النفطية حرب اسعار اوصلت سعر برميل النفط الى (١٣.٥٣) مما انعكس ذلك الانخفاض في الإيرادات النفطية التي بلغت (٤٢٤٦٤) مليار ريال. كما ونستدل من خلال معطيات الجدول (1) ان نسبة الإيرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات العامة اتبعت مسارا تنازليا حيث سجلت اعلى نسبة في عام ١٩٨٠ بلغت (٩١.٧٢٨) مليار ريال الامر الذي يظهر درجة تأثير التغيرات الحاصلة في اسعار النفط وكميات التصدير في قيمة الإيرادات النفطية ونسبتها الى اجمالي الإيرادات العامة للدولة . كما ان التغيرات الحاصلة في قيمة الناتج المحلي الاجمالي كانت انعكاسا للتغيرات في الإيرادات النفطية نظرا لارتباط الاقتصادي السعودي بعائدات النفط الخام بشكل كبير، باعتباره اقتصاد ريعي، إذ كانت اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) في عام ١٩٨١ اذ بلغت (1359821) مليار ريال وما يؤكد درجة الارتباط المباشر بين الإيرادات النفطية وقيمة الناتج المحلي الاجمالي، نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي حيث كانت اعلى نسبة في عام ١٩٨٠ بلغت (73.23) اما ادنى نسبة فكانت (45.68) في عام ١٩٨٥ كذلك في عام ١٩٨٨ حينما وصلت اسعار النفط الى (١٤.٢٤) دولار، ووفقا لذلك فقد بلغت الإيرادات النفطية (٤٨٤٠٠) مليار ريال لتصبح مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (57.30) حيث قامت السعودية بزيادة انتاجها لتزيد ذلك من صادراتها النفطية من (2,416.5) عام ١٩٨٧ الى (3,030.1) نهاية عام ١٩٨٨ وتفسير ذلك يعود الى ان السوق النفطية خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٠ شهدت تحولات عديدة منها ما كان مرتبطا بجانب العرض ومنها ما كان مرتبطا بجانب الطلب وفقا للعديد من الاسباب والافاض التي القت بظلالها على سلعة النفط ففي عقد الثمانينيات كان للحرب العراقية - الإيرانية دور كبير في تلك التقلبات السريعة مرورا بحرب الاسعار التي نشبت بين البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي تسببت حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت في احداث تحولات في السوق النفطية تبعتها الازمة الآسيوية عام ١٩٩٧ التي تزامنت مع بدء العراق تصدير نفطه وفقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، مما كان لذلك تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي وخاصة على نشاط السوق النفطية لیتسبب ذلك في حدوث هبوط كبير في الإيرادات النفطية حينما بلغ سعر برميل النفط (١٢.٢٨) دولار عام ١٩٩٨ اذ وصلت الى (٧٩٩٩٨) مليار ريال نهاية ذات العام. وبعد ذلك اخذت اسعار النفط تتزايد لتصل الى (٢٧.٦) دولار وتزيد على اثر ذلك الإيرادات النفطية بواقع (٢١٤٤٢٤) مليار ريال وبنسبة مساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (١٥.٠٧٨) نهاية عام ٢٠٠٠. وخلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٠ تراوحت اسعار النفط بين هبوط وارتفاع لتسجل اعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨ اذ وصل سعر النفط فيها الى (94.45) دولار للبرميل وجاء هذا الارتفاع استجابة للنمو الاقتصادي في كل من الصين والهند نظرا لكونهما من اكثر البلدان المستوردة والمستهلكة للنفط الخام بعد الولايات المتحدة وفقا للبيانات الصادرة عن منظمة اوبك. ولان دول منظمة اوبك لم تكن قادرة على تلبية الطلب المتزايد، اخذت الاسعار اتجاها تصاعديا نظرا لمحدودية العرض النفطي (Opec, 2019) وجدير بالذكر ان سعر النفط في شهر تموز من عام ٢٠٠٨ كان قد وصل الى (١٤٧) دولار للبرميل وكان اعلى سعر وصل اليه برميل النفط، نتيجة لاشتداد المضاربات الامر الذي انعكس في قيمة الإيرادات النفطية لذلك العام اذ وصلت الى (٩٨٣٣٦٩) مليار ريال وبنسبة مساهمة للقطاع النفطي ب (٥١.٠٧٤) الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بأدنى قيمة للإيرادات في عام ٢٠٠٢ إذ بلغت (١٦٦١٠٠) مليار ريال وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بواقع (55.20). بيد انها انخفضت عن ذلك بكثير لتصل الى (٦١.٠٦) دولار نهاية عام ٢٠٠٩ متأثرة بأزمة الرهن العقاري لكن سرعان ما اخذت اسعار النفط تتزايد لتصل الى (٧٧.٤٥) دولار نهاية عام ٢٠١٠ لتسجل الإيرادات النفطية (٦٧٠٢٣٥) مليار ريال ونسبة مساهمة للقطاع النفطي ب (44.52) الى اجمالي الناتج المحلي وبنسبة (90.466) الى اجمالي الإيرادات بعد ان بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي (46.82) وبنسبة (٨٥.٢١٣) الى اجمالي الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٩.

وفيما يخص المدة ٢٠٢٠-٢٠١١ فقد وصلت اسعار النفط تقلباتها خاصة في اعقاب الربيع العربي عام ٢٠١١ وما شكلته الاضطرابات السياسية في المنطقة من تأثير في امدادات النفط الخام خاصة النفط الليبي ذو الجودة العالية، الامر الذي ادى الى تناقص المعروض النفطي بما يقارب (1.6) مليون برميل يوميا ، ليدفع بذلك الاسعار نحو الارتفاع حيث وصل سعر برميل النفط نهاية عام ٢٠١١ الى (١٠٧.٤٦) ومن ثم الى (١٠٩.٤٥) نهاية عام ٢٠١٢ وهي اعلى قيمة وصلت اليها اسعار النفط خلال مدة البحث ويعود ذلك لقيام الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بفرض حظر على صادرات النفط الايراني ليشكل ذلك نقصا في المعروض النفطي بمليون برميل يوميا، وفقا لما جاء في التقرير السنوي لمنظمة اوبك لعام ٢٠١٦ الامر الذي زاد من مخاوف نقص الامدادات خشية قيام ايران برد فعل عسكري ازاء ذلك وهذا ما ابقى اسعار النفط مرتفعة مما زاد من قيمة الإيرادات النفطية حيث وصلت في عام ٢٠١١ الى (١٠٣٤٣٦٢) مليار دولار بواقع (٩٢.٥٥٨) نسبة الى اجمالي الإيرادات العامة و (٤٧.٤٧٤) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي اما في عام ٢٠١٢ فقد سجلت الإيرادات النفطية (١١٤٤٨١٨) مليار دولار لتشكل بذلك (٩١.٨٤٠) نسبة الى اجمالي الإيرادات العامة و (45.40) نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ونظرا لتعدد الاطراف المساهمة في السوق النفطية وتعدد منتجي النفط خاصة خارج منظمة اوبك فان امكانية بقاء اسعار النفط فوق عتبة المئة دولار لثلاث سنوات ساهم في دخول حقول جديدة للنفط الخام لدول اوبك وخارج منظمة اوبك ومصادر جديدة للطاقة خاصة النفط الصخري ليتزامن ذلك مع تباطؤ النمو الاقتصادي لمعظم الدول الصناعية الى جانب انحسار المخاوف السياسية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى حد ما حيث وصل سعر النفط الى (٩٦.٢٩) دولار نهاية عام ٢٠١٤ ومن ثم الى (٤٩.٤٩) دولار نهاية عام ٢٠١٥ لتتخفص الإيرادات النفطية بذلك الى (٩١٣٣٤٧) مليار ريال و (446432) مليار ريال وبمسبة (٨٧.٨١٠) و (٧٢.٨٦٤) الى اجمالي الإيرادات العامة ونسبة (42.69) و (42.69) لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي على التوالي. وبالعودة الى معطيات الجدول (١) نلاحظ انه في عام ٢٠١٦ شهدت اسعار النفط انخفاضا ملحوظا اذ وصل سعر البرميل الى (٤٠.٧٦) دولار الامر الذي دفع السعودية الى زيادة صادراتها النفطية من (٧,١٦٣.٣) مليون برميل عام ٢٠١٥ الى (٧,٤٦٣.٤) مليون برميل نهاية عام ٢٠١٦ لتلبية انفاقها العام. ليسجل بذلك (٣٣٣٦٩٨) مليار ريال قيمة للإيرادات النفطية وتشكل وفق ذلك نسبة (٦٤.٢٤٠) الى اجمالي الإيرادات العامة ونسبة (43.99) مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالأعوام ٢٠١١-٢٠١٤ وتعزى اسباب هذا الانخفاض الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي للصين باعتبارها من كبار مستوردي النفط وانحسار المخاوف الجيوسياسية الى حد ما الى جانب عوامل اخرى كان لها دور كبير في زيادة المعروض النفطي الى جانب بروز دور النفط الصخري في الولايات المتحدة لتواجه السوق النفطية على اثر ذلك صدمة اخرى. وهذا ما يؤكد فرضية إن الإيراد العام في الاقتصادات الريعانية شديدة الحساسية للتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام.

جدول (١) المؤشرات النفطية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠

سعر النفط	صادرات النفط الخام /ب/ ي	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	اجمالي الإيرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	نسبة الإيرادات النفطية/اجمالي	نسبة الانفاق العام للناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة القطاع النفطي للناتج
198	3٥.15	9,223.2	28795	348100	1333904	91.728	17.74903	73.23
198	3٦.92	9,017.9	32859	368006	1359821	89.290	20.9329	71.22
198	32.43	5,639.9	18600	246182	1077932	75.556	22.72054	61.29
198	29.04	3,920.8	14512	206419	904909	70.305	25.43747	52.76

50.68	25.07896	70.753	862727	171509	50161	12134	3,186.	28.2	198
						8	9		
45.68	23.644	66.204	778227	133565	45140	88425	2,150.	27.01	198
							7		
56.05	15.09095	55.510	910625	76498	34034	42464	3,265.	13.53	198
							8		
53.12	21.74934	64.930	850228	103811	36406	67405	2,416.	17.73	198
							5		
57.30	14.64676	57.210	961687	84600	36200	48400	3,030.	14.24	198
							1		
56.50	16.18542	66.230	956849	114600	38700	75900	3,335.	17.31	198
							5		
60.95	36.16157	72.933	1102228	272920	73871	19904	4,499.	22.26	199
						9	8		
65.33	38.4511	77.785	1267649	316639	70342	24629	6,526.	18.62	199
						7	3		
64.79	18.12984	75.916	1318197	169647	40857	12879	6,581.	18.44	199
						0	9		
63.62	14.45063	74.924	1300220	141445	35469	10597	6,292.	16.33	199
						6	9		
63.48	12.52603	74.040	1307485	128991	33486	95505	6,233.	15.53	199
							6		
63.17	13.27548	72.169	1310258	146500	40772	10572	6,290.	16.86	199
						8	8		
62.74	14.73191	75.932	1344815	179085	43103	13598	6,109.	20.29	199
						2	3		
61.26	16.27409	77.852	1359658	205500	45515	15998	6,184.	18.68	199
						5	5		
61.35	13.58544	56.493	1398998	141608	61610	79998	6,390.	12.28	199
							4		
58.72	13.65477	70.834	1346350	147454	43007	10444	5,719.	17.48	199
						7	7		
59.47	16.54764	83.089	1422088	258065	43641	21442	6,253.	27.6	200
						4	1		
57.84	18.16111	80.608	1404870	228159	44244	18391	6,035.	23.12	200
						5	9		

55.20	17.10292	77.981	1365264	213000	46900	16610	5,284.	24.36	200
						0	6		
58.26	16.92183	78.840	1518748	293000	62000	23100	6,522.	28.1	200
						0	9		
57.74	17.39431	84.121	1639617	392291	62291	33000	6,813.	36.05	200
						0	1		
57.01	20.01576	89.404	1731006	564335	59795	50454	7,208.	50.64	200
						0	9		
54.69	22.10576	89.726	1779274	673682	69212	60447	7,029.	61.08	200
						0	4		
51.58	25.72915	87.459	1812139	642800	80614	56218	6,962.	69.08	200
						6	1		
50.70	27.01104	89.317	1925394	1100993	11762	98336	7,301.	94.45	200
					4	9	7		
46.82	31.62856	85.213	1885745	509805	75385	43442	6,267.	61.06	200
						0	6		
44.52	33.01157	90.466	1980778	740872	70637	67023	6,644.	77.45	201
						5	1		
45.40	37.94303	92.558	2178793	1117527	83165	10343	7,218.	107.4	201
						62	1	6	
45.25	39.93549	91.840	2296699	1246538	10172	11448	7,556.	109.4	201
					0	18	8	5	
43.35	42.1731	89.800	2358693	1152612	11756	10350	7,570.	105.8	201
					4	48	7	7	
42.69	46.65346	87.810	2444841	1040141	12679	91334	7,153.	96.29	201
					4	7	5		
43.17	39.33983	72.864	2545237	612693	16626	44643	7,163.	49.49	201
					1	2	3		
43.99	32.09392	64.240	2587758	519457	18575	33369	7,463.	40.76	201
					9	8	4		
42.95	36.20685	63.036	2568572	691510	25561	43589	6,968.	52.43	201
					1	9	3		
42.85	40.9953	67.495	2633148	905609	29437	61123	7,371.	69.78	201
					0	9	5		
41.30	40.10105	64.134	2641938	926846	33242	59442	7,038.	64.04	201
					2	4	1		

40.22	42.47508	52.831	2532624	781834	36878	41304	6,658.	41.07	202
					5	9	6		

المصدر: المصدر: البيانات مأخوذة من الاحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً) على الرابط الآتي:

www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

وبالعودة الى بيانات الجدول نجد ان السعودية قد قامت بتخفيض صادراتها النفطية الى (6,968.3) مليون برميل يوميا نهاية عام ٢٠١٧ وفق اتفاق التعاون الذي تم بينها وبين العراق والذي يقضي بتخفيض انتاج النفط لتسعة اشهر وفقا لما جاء في التقرير السنوي لمنظمة اوبك لعام ٢٠١٩، الامر الذي ساهم بدوره في رفع اسعار النفط لتصل الى (٥٢.٤٣) دولار للبرميل ليتحقق من خلال ذلك إيرادات نفطية تبلغ (435899) مليار ريال ومع وصول سعر النفط الى (٥٢.٤٣) دولار للبرميل في عام ٢٠١٨ اخذت السعودية تزيد من صادراتها النفطية لتصل الى (7,371.5) مليون برميل لتزيد بذلك من قيمة إيراداتها النفطية التي بلغت (611239) مليار ريال. وفي عام ٢٠٢٠ ونتيجة دخول العالم في حالة كساد كبير اثر جائحة كورونا التي القت بظلالها على معظم القطاعات والانشطة الاقتصادية شهدت سوق النفط انهيار في اسعار النفط لتصل الى (41.07) دولار للبرميل مما ادى الى انخفاض إيرادات النفط الى (413049) مليار ريال وهي ادنى قيمة خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ تتبع ذلك انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي للسعودية ليصبح (2532624) مليار ريال بعد ان كان (2641938) مليار ريال نهاية عام ٢٠١٩ اما نسبة الإيرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات فقد سجلت انخفاضا نهاية عام ٢٠٢٠ وصلت الى (52.831) مقارنة بـ (64.134) في عام ٢٠١٩ وتشكل وفق ذلك نسبة مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي (40.229). جدول (٢) مؤشرات الانفاق العام للمملكة العربية السعودية للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠

الانفاق الاستثماري / الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الجاري / الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام / الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الاستثماري / الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الجاري / الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الاستثماري / الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الجاري / الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الانفاق العام	يان
7.804	9.945	17.749	43.967	56.033	104094	132661	236755	19
12.576	8.357	20.933	60.079	39.921	171014	113636	284650	19
13.235	9.486	22.721	58.251	41.749	142664	102248	244912	19
11.729	13.709	25.437	46.108	53.892	106134	124052	230186	19
10.973	14.106	25.079	43.754	56.246	94667	121696	216363	19
8.242	15.402	23.644	34.857	65.143	64139	119865	184004	19
4.231	10.860	15.091	28.036	71.964	38528	98894	137422	19
5.940	15.810	21.749	27.309	72.691	50500	134419	184919	19
2.555	12.092	14.647	17.445	82.555	24573	116283	140856	19
3.822	12.364	16.185	23.611	76.389	36567	118303	154870	19
8.317	27.844	36.162	23.001	76.999	91677	306906	398583	19
8.695	29.756	38.451	22.613	77.387	110220	377205	487425	19
5.814	12.316	18.130	32.067	67.933	76637	162350	238987	19
0.232	14.219	14.451	1.603	98.397	3012	184878	187890	19

0.183	12.343	12.526	1.463	98.537	2396	161380	163776	19
1.921	11.355	13.275	14.469	85.531	25167	148776	173943	19
1.997	12.735	14.732	13.557	86.443	26859	171258	198117	19
0.176	16.098	16.274	1.081	98.919	2392	218880	221272	19
1.351	12.235	13.585	9.943	90.057	18897	171163	190060	19
1.236	12.418	13.655	9.055	90.945	16646	167195	183841	19
1.291	15.256	16.548	7.804	92.196	18364	216958	235322	20
2.252	15.910	18.161	12.398	87.602	31632	223508	255140	20
2.197	14.906	17.103	12.848	87.152	30000	203500	233500	20
2.204	14.718	16.922	13.023	86.977	33470	223530	257000	20
2.290	15.104	17.394	13.167	86.833	37551	247649	285200	20
3.599	16.417	20.016	17.981	82.019	62301	284173	346474	20
3.985	18.120	22.106	18.029	81.971	70911	322411	393322	20
6.570	19.160	25.729	25.533	74.467	119049	347199	466248	20
6.816	20.195	27.011	25.233	74.767	131230	388839	520069	20
9.537	22.092	31.629	30.153	69.847	179840	416594	596434	20
8.577	24.435	33.012	25.982	74.018	169890	483996	653886	20
11.144	26.799	37.943	29.370	70.630	242805	583895	826700	20
8.877	31.059	39.935	22.227	77.773	203868	713330	917198	20
11.144	31.029	42.173	26.425	73.575	262861	731873	994734	20
13.066	33.587	46.653	28.007	71.993	319443	821160	114060	20
							3	
8.263	31.077	39.340	21.004	78.996	210313	790979	100129	20
							2	
5.184	26.910	32.094	16.153	83.847	134155	696358	830513	20
8.090	28.117	36.207	22.343	77.657	207791	722208	929999	20
7.152	33.843	40.995	17.446	82.554	188320	891147	107946	20
							7	
6.414	33.687	40.101	15.994	84.006	169449	889995	105944	20
							5	
6.124	36.351	42.475	14.417	85.583	155088	920646	107573	20
							4	

المصدر: البيانات مأخوذة من الإحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً) على الرابط الآتي:

www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

من خلال معطيات الجدول (٢) يتضح لنا ان الانفاق العام في السعودية خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٩) قد تأرجح بين انخفاض حاد وارتفاع ملحوظ في بعض السنوات، ففي عام ١٩٨١ بلغت قيمة اجمالي الانفاق العام (284,650) مليار ريال لتسجل نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (20.933) ياتي ذلك متزامنا مع ارتفاع اسعار النفط التي على اثرها تزايدت الإيرادات النفطية الامر الذي ادى الى زيادة الانفاق الاستثماري ليصل الى (171014) مليار ريال وبنسبة مساهمة (12.576) في الناتج المحلي الاجمالي بيد انه ومع هبوط اسعار النفط شهد الانفاق العام انخفاضا من (١٨٤.٠٠٤) مليار ريال عام ١٩٨٥ إلى (١٥٤.٨٧٠) مليار ريال عام ١٩٨٩ وبلغ اقصى انخفاض للانفاق العام (١٣٧.٤٢٢) مليار ريال عام ١٩٨٦ ليرتبط على ذلك انخفاض الانفاق الاستثماري وبشكل تدريجي لتصل ادى قيمة له في عام ١٩٨٨ حيث بلغت (24573) مليار ريال ورغم هبوط اسعار النفط الا ان الانفاق الجاري في المملكة العربية السعودية لم ينخفض بمستوى الانخفاض الحاصل في الانفاق الاستثماري كما هو مبين في الجدول (٢) وتعزى اسباب ذلك الى لجوء السعودية الى تخفيض انفاقها العام من خلال تقليص حصة الانفاق الاستثماري من الموازنة العامة رغبة منها في الحفاظ على استقرارها الاقتصادي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على انفاقها الجاري الذي واصل استمراره في التزايد مقارنة بما تم تخصيصه للانفاق الاستثماري وهذا السلوك يتوافق مع ما تنتهجه معظم الحكومات الربعية التي تجنب اقتصادها من انعكاسات التغيرات الداخلية والخارجية اعتقادا منها بان الهبوط في اسعار النفط وما يترتب عليه من انخفاض في الإيرادات النفطية هي حالة مؤقتة وان اسعار النفط ستعود الى مستوياتها المقبولة التي تتوافق مع حاجة الدول النفطية ومتطلبات الانفاق العام. ومن متابعة معطيات الجدول (٢) نرى ان نسبة الانفاق الاستثماري للناتج المحلي الاجمالي بلغت (2.555) في عام ١٩٨٨ لتشكل بذلك ادى نسبة لها خلال تلك المدة متأثرة بانخفاض مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي كأعكاس للهبوط الحاد في سعر النفط الخام الذي وصل الى (١٣) دولار للبرميل عام ١٩٨٦ مما اثر بذلك على نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام التي بلغت (28.036) و (17.445) في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ على التوالي. وفيما يخص المدة (١٩٩٠-٢٠٠٠) فقد شهدت السنوات ١٩٩٠ و ١٩٩١ توسعا في الانفاق العام ليلبغ (398,583) و (487,425) مليار ريال على التوالي نتيجة لحرب الخليج الثانية، التي دفعت اسعار النفط للارتفاع مما ترتب على ذلك تزايد قيمة الإيرادات النفطية لتساهم في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ على التوالي الامر الذي زاد من قيمة اجمالي الانفاق العام لمواجهة متطلبات الحرب لينعكس بدوره على نمط تخصيصات الانفاق التي جاءت لمواجهة الانفاق الجاري لتبلغ نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق العام في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ (76.999) و (77.387) على التوالي في حين نلاحظ ان نسبة ما تم تخصيصه للانفاق الاستثماري قد تراجعت لتصل الى (23.001) و (22.613) خلال ذات المدة. اما في عام ١٩٩٣ فقد تزايدت قيمة الانفاق الجاري ضمن الموازنة العامة للسعودية لتصل الى (١٨٤٨٧٨) مليار ريال لتسجل نسبتها الى اجمالي الانفاق العام (٩٨.٣٩٧) لتشكل بذلك حصة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام (١.٦٠٣) لذات العام الامر الذي يبين مدى تاثر الانفاق الاستثماري الحكومي بالسياسة الانفاقية للدولة وفي عام ١٩٩٤ انخفض الانفاق الجاري للسعودية متأثرا بالانخفاض الحاصل في قيمة اجمالي الانفاق العام الذي بلغ (١٦٣٧٧٦) مليار ريال مقابل (٢٣٩٦) مليار ريال للانفاق الاستثماري لتسجل نسبة الانفاق الجاري الى اجمالي الانفاق العام (٩٨.٥٣٧) مقارنة بـ (١.٤٦٣) للانفاق الاستثماري وخلال المدة ١٩٩٥-٢٠٠٠، شهد الانفاق العام تزيادا في بعض السنوات ففي عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ كانت قيمة الانفاق العام (221272) مليار ريال و (235322) مليار ريال على التوالي تم تخصيص (218880) مليار ريال و (216958) مليار ريال للانفاق الجاري على التوالي في حين كانت حصة الانفاق الاستثماري (2392) مليار ريال و (18364) مليار ريال على التوالي اما نسبة الانفاق الاستثماري للناتج المحلي الاجمالي فد بلغت (0.176) و (1.291) مقارنة بـ (16.098) و (15.256) على التوالي للانفاق الجاري نسبة للناتج المحلي الاجمالي. وبالعودة لمعطيات الجدول (٢) نلاحظ الارتفاع التدريجي لقيمة اجمالي الانفاق العام للسنوات من ٢٠٠٠-٢٠١٠ باستثناء عام ٢٠٠٢ حيث انخفضت قيمة الانفاق العام من (٢٥٥١٤٠) مليار ريال عام ٢٠٠١ الى (٢٣٣٥٠٠) مليار ريال عام ٢٠٠٢ ويظهر اثر هذا الانخفاض في انخفاض قيمة الانفاق الجاري الذي بلغ (٢٠٣٥٠٠) مليار ريال كذلك انخفاض قيمة الانفاق الاستثماري ايضا اذ بلغت (٣٠٠٠٠) مليار ريال لذات العام، اما اعلى قيمة للانفاق العام خلال تلك المدة فقد كانت في عام ٢٠١٠ حيث بلغت (٦٥٣٨٨٦) مليار ريال وخلال المدة ٢٠١٠-٢٠٠٠ تباينت قيمة الإيرادات النفطية بين ارتفاع وانخفاض انعكاسا للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط وطاقات التصدير لتبلغ مساهمة القطاع النفطي للناتج المحلي الاجمالي (51.58) في عام ٢٠٠٧ متأثرة بالنمو الاقتصادي العالمي، والتي سرعان ما انخفضت لتصل الى (46.82) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٩ متأثرة بازمة الرهن العقاري، بالرغم من تزايد قيمة الانفاق العام في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي ليستمر تزايد الانفاق العام للسعودية خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ اذ

أخذ الانفاق العام مسارا تصاعديا ليبلغ أعلى قيمة له عام ٢٠١٤ بواقع (١١٤٠٦٠٣) مليار ريال ليزيد على وفق ذلك الانفاق الجاري الذي بلغ (٨٢١١٦٠) مليار ريال في ذات العام الى جانب زيادة قيمة الانفاق الاستثماري التي بلغت (٣١٩٤٤٣) مليار ريال كاستجابة لارتفاع اسعار النفط والاضطرابات السياسية التي تعرضت لها العديد من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا نتيجة احداث الربيع العربي. كما شهدت هذه المدة انخفاض نسبة الانفاق الجاري للنتائج المحلي الاجمالي وتزايد ملحوظ لحصة الانفاق الاستثماري وذلك استجابة للرؤية الاستراتيجية للمملكة ورغبتها في تنويع مصادر الإيرادات وتنويع القطاعات الاقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط الخام فخلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ شهد عام ٢٠١٤ أعلى نسبة للانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت (١٣.٠٦٦)، بيد انه ومع الهبوط الحاد في اسعار النفط منتصف ٢٠١٤ التي تزامنت مع التوتر الامني والسياسي على المستوى الاقليمي والدولي التي اثرت بدورها على موازنات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام فان قيمة الانفاق العام اخذت تتخفف عن ذلك في الاعوام من ٢٠١٥-٢٠١٧ حيث يمثل عام ٢٠١٥ عام مفصلي بالنسبة للسعودية وذلك لتزامنه مع التغيرات الجذرية الحاصلة في ذلك العام ومنها تخلي السعودية عن الخط الخمسية وتبنيها لخطط طويلة الاجل المتمثلة في انطلاق رؤية ٢٠٣٠ في ٢٠١٦. كما وشكل إطلاق برنامج الاستدامة المالية في حزيران عام ٢٠١٧ نقطة تحول رئيسة لتمكين عملية التخطيط المالي على المدى المتوسط بهدف استدامة واستقرار وضع المالية العامة عبر تنويع مصادر إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتوفير فرص النهوض بالقطاع الخاص من خلال تسهيلات وبرامج عديدة (برنامج الاستدامة المالية، ٢٠٢١، ٤) فنذ ٢٠١٤ وفي ظل انخفاض اسعار النفط الى ادنى مستوى لها اخذت الإيرادات النفطية تتراجع الامر الذي سبب عجز في الموازنة العامة للسعودية وك محاولة منها لضبط اوضاع المالية العامة، لجأت السعودية للاستعانة بمصادر اخرى لتمويل انفاقها العام حيث قامت بالسحب من الودائع الحكومية والاحتياطيات من مؤسسة النقد العربي السعودي يضاف الى ذلك اصدار السندات الحكومية المحلية والدولية وفي ظل ما قدمته السعودية من الاصلاحات الاقتصادية التي ساهمت بدورها الى حد في تحسين اوضاع المالية العام من خلال برنامج الاستدامة المالية اخذت نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام تتزايد لتصل الى (٢٢.٣٤٣) في عام ٢٠١٧ وتشكل (٨.٠٩٠) نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كانت تشكل (٥.١٨٤) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٦.

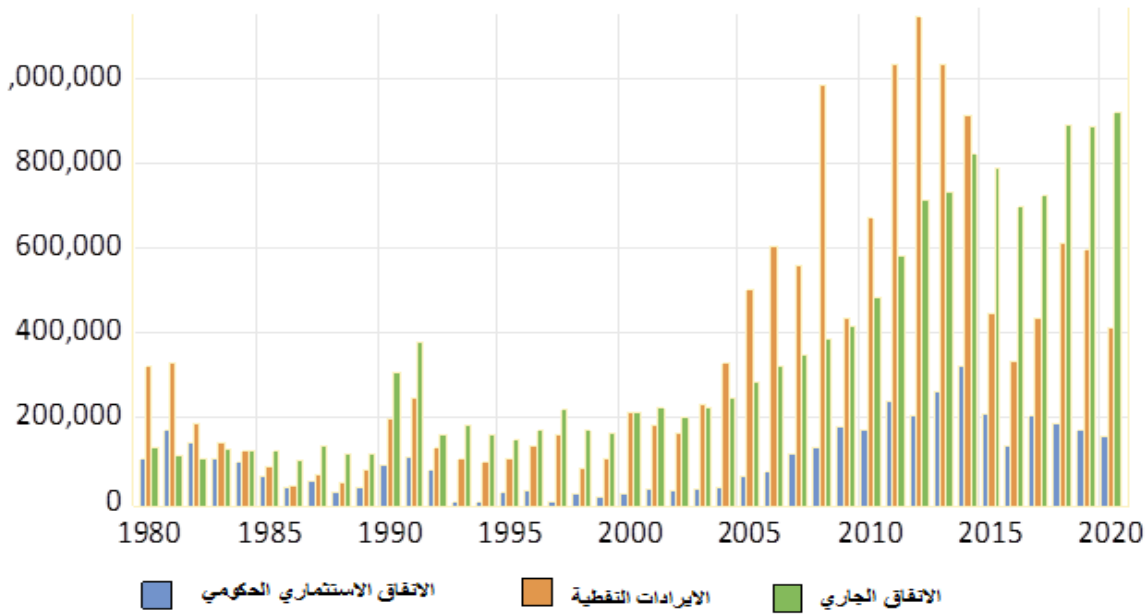
المبحث الثاني: المنهجية القياسية لعينة البحث

يتضمن هذا الجزء من البحث الجانب التطبيقي، إذ سيتم فيه قياس أثر تقلبات الإيرادات النفطية والانفاق الجاري في الانفاق الاستثماري الحكومي للمملكة العربية السعودية للمدة ١٩٨٠-٢٠٢٠ وذلك من خلال توصيف الأنموذج القياسي وتقدير وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث وفقا لطبيعة العلاقة بين المتغيرات من حيث الإشارة وقيمة المعلمة ومدى انسجامها مع المنطق الاقتصادي، استنادا إلى الدراسات النظرية والتطبيقية، فالأنموذج الاقتصادي هو الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية و رغم اهميته الا انه لا يعبر وبشكل بالغ الدقة عن طبيعة العلاقة التي تحكم متغيرات الانموذج واتجاهاتها الحالية والمستقبلية لذلك فان الاقتصاد القياسي يوفر فضاء واسع من العلاقات الكمية ذات الدلائل الاقتصادية المعبرة عن المشكلة المراد قياسها باستخدام صيغ التقدير المختلفة (السيفو واخرون، ٢٠٠٦، ٢٦).

توصيف متغيرات الأنموذج لغرض بناء انموذج قياسي يتحدد من خلاله شكل العلاقة الاقتصادية واتجاهاتها خلال مدة البحث للمتغيرات المراد دراستها وفقا للمنطق الاقتصادي، سيتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الأنموذج وكيفية اتجاهها كي يتمكن البحث من تقديم انموذج قياسي يفسر اثر الإيرادات النفطية والانفاق الجاري في الانفاق الاستثماري الحكومي وعلى وفق ذلك سيتم توصيف متغيرات الانموذج على النحو الآتي: المتغير التابع ويتمثل الانفاق الاستثماري الحكومي ويرمز له بـ IEX تم اعتماد وحدة القياس مليون ريال سعودي. اما المتغيرات المستقلة فتتمثل بالآتي :

١- **الإيرادات النفطية:** ويرمز له بـ OILR تم اعتماد وحدة القياس مليون ريال سعودي.

٢- **الانفاق الجاري :** ويرمز له بـ EXE تم اعتماد وحدة القياس مليون ريال سعودي وعليه فان العلاقة بين الإيرادات النفطية والانفاق الاستثماري هي علاقة طردية تحكمها درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية، اما علاقة الانفاق الجاري بالانفاق الاستثماري تتحدد وفقا للتغيرات الحاصلة في الإيرادات النفطية ومقدار الفوائض المالية المتحققة من ذلك الى جانب الاهداف الموضوعية ضمن خطط التنمية الاقتصادية. ووفقا لذلك وفي بعض الحالات فإن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لا يمكن قياسها بدقة إذ أنّ الظواهر الاقتصادية معقدة ومركبة، وتتأثر بعوامل عديدة وتؤثر هي بتلك العوامل، فلا يمكن عزل تأثير المتغيرات بعضها عن بعض فهي متداخلة ويتباين اثرها من دولة الى اخرى. والشكل (١) يظهر لنا مسار تطور متغيرات الأنموذج المقدر خلال مدة البحث.



شكل (١) مسار تطور متغيرات البحث المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (١ و٢)

صياغة العلاقة الدالية للأنموذج القياسي بعد ان تم تحديد المتغيرات الداخلة في الانموذج يتطلب تحديد الشكل الرياضي للأنموذج من اجل اثبات او نفي تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ولهذا الغرض تم صياغة الدالة على النحو الاتي:

$$IEX = B_0 + B_1 OILR + CEX + U_i$$

تمثل OILR: الإيرادات النفطية كما تمثل CEX: الانفاق الجاري U_i: المتغير العشوائي فمن خلاله يتم تفسير التأثيرات العشوائية للمتغيرات التي لم تدخل في الانموذج وذلك لأجل تحويل الصيغة الرياضية إلى صيغة قياسية (Pesaran, 1997, 5). ولتقدير انموذج البحث سنستخدم على برنامج Eviews12 وعلى وفق ما سنسعى اليه يتطلب منا اولا القيام باختبار الاستقرار على النحو الاتي:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار جذر الوحدة.

في هذا البحث تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية، كونها من اكثر البيانات استخداماً في الدراسات التطبيقية، إذ تعد احدى الطرائق الرياضية والاحصائية التي تفسر طبيعة المتغيرات التي تحدث لظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة واهم ما يميز السلاسل الزمنية عن غيرها من الطرائق الاحصائية هو السلوكية التطبيقية وبناء النماذج ثم التحليل والتنبؤ المستقبلي وعلى وفق ذلك فانه قبل البدء بتقدير الانموذج يتطلب التأكد من خلو السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث من مشكلة عدم الاستقرار المتأتمية من وجود جذر الوحدة (Unit root)، فالسلسلة الزمنية تكون مستقرة، اذا كان لها وسط حسابي ثابت وتباين ثابت. كما ان التباين المشترك بين فترة زمنية واخرى يعتمد على فرق الزمن فقط وبذلك يمكن القول بان (γ_t) سلسلة زمنية مستقرة مع مرور الزمن وفي حالة عدم تحقق هذه الشروط او احدهما فان السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة وبالتالي يكون الانحدار مزيفاً. واذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، يتم اخذ الفروق لها كي تكون مستقرة، ومن اجل الوصول الى أفضل تقديرات للعلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، (Baltagi, 2021, 338)، سنستخدم في بحثنا على اختبار ديكي _ فولر الموسع وبالتالي سوف نتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال ما نحصل عليه من نتائج.

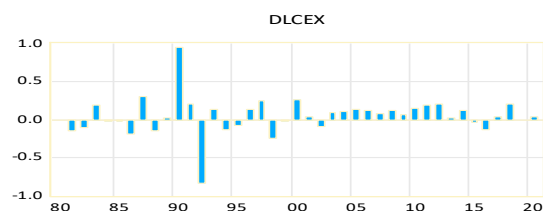
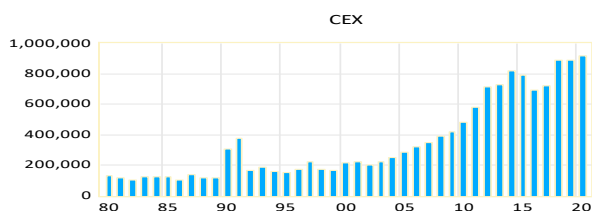
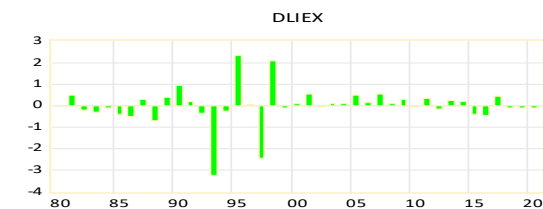
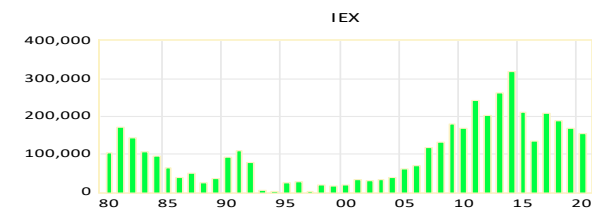
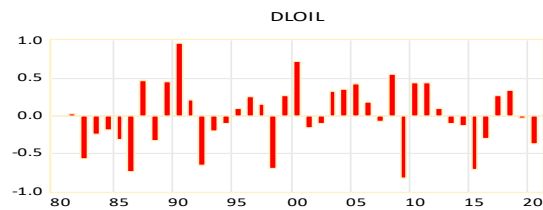
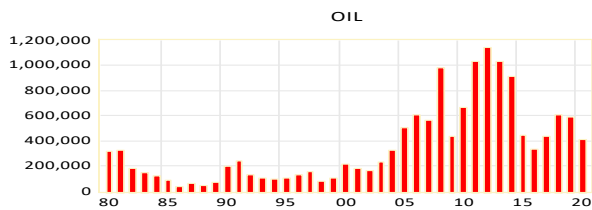
❖ اختبار ديكي _ فولر الموسع قام ديكي_ فولر عام ١٩٨١ بتطوير اختبار جذر الوحدة يدعى ديكي_ فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة وتوصل الى نتيجة معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي_ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، مما جعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي_ فولر البسيط (Gujarati, 2004, 798). يظهر الجدول (3) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لبيان سكون المتغيرات المعتمدة في الانموذج في السعودية خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٢٠ على وفق الاتي:-

جدول (٣) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ديكي فولر الموسع

السلسلة مستقرة عند الفرق الاول					المتغير المعتمد
الاحتمالية	بدون	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	
				حد ثابت	

الانفاق الاستثماري الحكومي						مستوى المعنوية	
0.0000	-6.635001	0.0000	-6.571025	0.0000	-6.539533	١%	
	-2.625606		-4.211868		-3.610453	٥%	
	-1.949609		-3.529758		-2.938987	١٠%	
	-1.611593		-3.196411		-2.607932		
السلسلة مستقرة عند الفرق الاول						المتغير المستقل	
الاحتمالية	بدون	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.0000	-6.588353	0.0000	-6.406428	0.0000	-6.500324	الاياردات النفطية	
	-2.625606		-4.211868		-3.610453	١%	مستوى
	-1.949609		-3.529758		-2.93887	٥%	المعنوية
	-1.611593		-3.196411		-2.607932	١٠%	
السلسلة مستقرة عند الفرق الاول						المتغير المستقل	
الاحتمالية	بدون	الاحتمالية	حد ثابت واتجاه	الاحتمالية	حد ثابت		
0.0000	-5.410588	0.0001	-6.29948	0.0000	-5.888153	الانفاق الجاري	
	-2.625606		-4.219126		-3.610453	١%	مستوى
	-1.949609		-3.533083		-2.938987	٥%	المعنوية
	-1.611593		-3.198312		-2.607932	١٠%	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12 بعد التأكد من ان متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى وإن هناك وجود جذر وحدة لكافة المتغيرات سواء بوجود ثابت او الاتجاه الزمني أو بدونه عند مستوى المعنوية (5%)، تم أخذ الفروق الأولية لها لتصبح السلسلة مستقرة ومتكاملة من الرتبة الأولى وبذلك يتم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة. و الاشكال ادناه تبين السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في شكلها الاصلي وبعد اخذ الفرق الاول. وفي ضوء معطيات اختبار الاستقرار التي اكدت لنا استقرارية السلاسل الزمنية المعتمدة بالفرق الاول الامر الذي يترتب عليه اعتماد منهجية جوهانسون للتكامل المشترك Johansen- Juselius). (الاستقرارية في الفرق الاول) (سلسلة البيانات الاصلية)



شكل (٢) التمثيل البياني لمسار متغيرات البحث في المستوى الأصلي وفي الفرق الأول. المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (١و٢)

تحديد درجة التباطؤ المثلى وفقا للسياق العام للقياس سنبدأ بتحديد درجة التباطؤ المثلى لمسار النموذج اعتمادا على مقياس (AIC) (SC) (HQ) و (FPE)، إذ سيتم الاختيار وفقاً لادنى قيمة للمقاييس المذكورة التي تقابلها درجة التباطؤ المقبولة ومن خلال معطيات الجدول (٤) تبين لنا درجة التباطؤ المثلى هي (٢) $p=$ الذي يعطي أدنى قيمة بالنسبة للمقاييس AIC, FPE, SC, HQ, وعلى قيمة لمقاييس LR. جدول (٤) درجة التباطؤ الأمثل

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-58.34816	NA	0.005068	3.228851	3.358134*	3.274849
1	-52.37664	10.68588	0.005958	3.388244	3.905377	3.572236
2	-33.88579	30.16929*	0.003653*	2.888726*	3.793708	3.210711*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

منهجية (جوهانسن - جيسلس - Johansen- Juselius) للتكامل المشترك

يوفر القياس الاقتصادي منهجيات عديدة لقياس حالة التكامل المشترك للنماذج المراد تقديرها لاختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وفي ضوء معطيات اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المعروضة في الجدول (٣) تبين لنا ان السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول الامر الذي يترتب عليه اعتماد منهجية جوهانسون للتكامل المشترك والتي الى جانب ذلك تتميز عن باقي المنهجيات بانها تتناسب مع العينات الصغيرة وتعدد المتغيرات المعتمدة حيث يسمح اختبار جوهانسون بحساب عدد (N) من علاقات التكامل المشترك. وفيما يخص عدد متجهات التكامل المشترك ضمن منهجية (جوهانسن، Johansen) يتم الاعتماد على نتائج اختبارين، يتمثل الأول باختبار الأثر Trace Test والذي نعبر عنه بالمعادلة (١) واختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Test والذي نعبر عنه بالمعادلة (٢) وعلى النحو الآتي:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \dots\dots\dots 1)$$

ووفقا لما ينص عليه اختبار الأثر فان فرضية العدم تشير الى ان عدد متجهات التكامل المشترك هي ($r \geq 0$) اما الفرضية البديلة فتتص على ان عدد متجهات التكامل المشترك ($r = 0, 1, 2$)، وبالنسبة لاختبار القيمة الذاتية العظمى وفقا لما تنص عليه المعادلة (٢) فان فرضية العدم تشير الى ان عدد متجهات التكامل المشترك $r=0$ من متجهات التكامل المشترك امام الفرضية البديلة التي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك تساوي $r=1,2,3,4$ (Dimitrios and Stephen, 2007, 86)

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i) \quad 2) \quad \text{جدول (٥) اختبار الاثر في منهجية جوهانسن للتكامل المشترك}$$

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.574733	62.38053	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.405470	30.74409	15.49471	0.0001
At most 2 *	0.267240	11.50467	3.841465	0.0007

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

تشير نتائج منهجية جوهانسن وفقاً لمعطيات الجدول (٥) الى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بمستوى دلالة ٥% كذلك رفض فرضية وجود متجه واحد للتكامل كذلك رفض فرضية وجود متجهين على الاكثر للتكامل المشترك ضمن الانموذج المقدر ويؤكد وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك وفقاً لاختبار الاثر. (trace test) حيث جاء قيمة اختبار الاثر اكبر من القيمة الحرجة (critical value) وذات دلالة معنوية. وما يؤكد ذلك معطيات الجدول (٦) الخاص باختبار القيمة العظمى (Maximum Eigen statistic)، التي اظهرت ضمن معطياتها وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك حيث جاءت متوافقة مع نتائج اختبار الاثر وكما هو مبين فان القيمة العظمى هي اكبر من القيمة الحرجة (value critical) وذات دلالة معنوية. وعلى وفق ذلك تم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود متجه للتكامل المشترك وتم قبول واعتماد الفرضية البديلة. جدول (٦) اختبار القيمة الذاتية العظمى في منهجية جوهانسن للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.574733	31.63644	21.13162	0.0012
At most 1 *	0.405470	19.23941	14.26460	0.0075
At most 2 *	0.267240	11.50467	3.841465	0.0007

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 اختبار العلاقة السببية وفقاً لانجل كرانجر

يتم الاستعانة بهذا الاختبار لتحديد اتجاه السببية بين متغيرات الانموذج المقدر وذلك لمعرفة هل اتجاه السببية احادي ام تبادلي اي ان اتجاه السببية يأتي من كلا المتغيرين وللتأكد من ذلك يتم الاعتماد على قيمة احصائية F وقيمة الاحتمالية التي نستدل من خلالها على وجود العلاقة السببية من عدمه. ووفقاً لمعطيات الجدول (٧) نلاحظ وجود علاقة سببية تبادلية موجبة بين كل من (متغير الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي) وعلاقة احادية موجبة من طرف (الإيرادات النفطية) الى متغير (الانفاق الاستثماري الحكومي).

جدول (٧) اختبار سببية كرانجر (Granger Causality tests)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 17/11/2020 Time: 23:01
Sample: 1980-2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLCEx does not Granger Cause DLOILR	205	2.0730063	0.1563
DLOILR does not Granger Cause DLCEx	205	0.001687	0.9983
DLOILR does not Granger Cause DLEXP	205	0.0000001	0.999999
DLEXP does not Granger Cause DLOILR	205	0.0000001	0.999999

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EIEWS12 متجه تصحيح حد الخطأ (VECM) يتم الاستعانة بأنموذج متجه تصحيح حد الخطأ بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات الانموذج المقدر ففي معظم الحالات تتجه المتغيرات الاقتصادية نحو وضع الاستقرار لكنها ونتيجة لما يطرأ عليها من تغيرات تتحرف بشكل مؤقت عن جالة التوازن الامر الذي يتطلب اعتماد انموذج تصحيح حد الخطأ من أجل احداث توافق بين سلوك المتغيرات في علاقات الأجلين الطويل والقصير. ووفقاً لذلك فان انموذج تصحيح الخطأ يمثل مسار التعديل الذي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في الأجل القصير في علاقة الأجل الطويل. وعلى وفق ما تضمنته نتائج منهجية جوهانسن التي اكدت وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يبين لنا الجدول (8) نتائج معادلات انموذج (VECM) حيث يبين لنا ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين الإيرادات النفطية والانفاق الجاري و الانفاق الاستثماري

الحكومي، اي ان هناك علاقة سببية توازنية طويلة الاجل نتجه من المتغيرات المستقلة ضمن نموذج البحث الى المتغير المعتمد الانفاق الاستثماري الحكومي وذلك لان معلمة حد تصحيح الخطأ ظهرت باشارة سالبة وذات معنوية وفقا لاختبار (t) حيث بلغ معامل حد تصحيح الخطأ (-1.533953) ومن خلال ذلك نستدل على ان سرعة تصحيح الخطأ هي (0.65%) اي ان الوقت اللازم لتصحيح الانحراف بين علاقة الاجل القصير الى الاجل الطويل تستغرق ستة شهور ونصف كما اظهرت معادلة الانفاق الاستثماري الحكومي ومن خلال معلمات الاجل القصير ان زيادة الإيرادات النفطية من شأنه احداث زيادة في الانفاق الاستثماري الحكومي في فترة الابطاء (1 و 2) وبالنسبة للانفاق الجاري فان زيادة تخصيصاته في الموازنة العامة للحكومة من شأنه خفض قيمة الانفاق الاستثماري خاصة في فترة الابطاء (1). جدول (8) متجه تصحيح حد الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/18/22 Time: 02:35
Sample (adjusted): 1984 2020
Included observations: 37 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
DIEX(-1)	1.000000		
DOIL(-1)	-0.196939 (0.03110) [-6.33311]		
DCEX(-1)	-0.162831 (0.08097) [-2.01111]		
C	4916.705		
Error Correction:	D(DIEX)	D(DOIL)	D(DCEX)
CointEq1	-1.533953 (0.33040) [-4.64277]	4.376992 (2.11015) [2.07425]	-0.100156 (0.67819) [-0.14768]
D(DIEX(-1))	0.419104 (0.24869) [1.68521]	-2.219895 (1.58835) [-1.39761]	0.682336 (0.51049) [1.33664]
D(DIEX(-2))	-0.193523 (0.14538) [-1.33119]	-2.028550 (0.92848) [-2.18481]	-0.112283 (0.29841) [-0.37627]
D(DOIL(-1))	-0.188549 (0.05593) [-3.37119]	-0.089009 (0.35721) [-0.24918]	0.049169 (0.11480) [0.42829]
D(DOIL(-2))	-0.153741 (0.03603) [-4.26706]	-0.108632 (0.23011) [-0.47208]	0.032342 (0.07396) [0.43731]
D(DCEX(-1))	-0.014284 (0.08573) [-0.16662]	0.897797 (0.54753) [1.63973]	-0.593966 (0.17597) [-3.37533]
D(DCEX(-2))	-0.005134 (0.07521) [-0.06826]	0.199938 (0.48035) [0.41623]	-0.594899 (0.15438) [-3.85343]
C	1400.869 (5369.52) [0.26089]	-8438.801 (34293.7) [-0.24607]	2676.318 (11021.8) [0.24282]
R-squared	0.745541	0.486898	0.601976
Adj. R-squared	0.684120	0.363046	0.505901
Sum sq. resids	3.03E+10	1.24E+12	1.28E+11
S.E. equation	32338.98	206540.5	66381.08
F-statistic	12.13820	3.931289	6.265696
Log likelihood	-432.2028	-500.8090	-458.8109
Akaike AIC	23.79474	27.50319	25.23302
Schwarz SC	24.14305	27.85150	25.58133
Mean dependent	599.1622	-3797.081	239.1081
S.D. dependent	57539.41	258792.3	94435.93
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.85E+28	
Determinant resid covariance		4.75E+28	
Log likelihood		-1379.048	
Akaike information criterion		76.00257	
Schwarz criterion		77.17811	
Number of coefficients		27	

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 مايفيما يخص تفسير العلاقة طويلة الاجل: يوضح الجدول ان النتائج تشير الى وجود علاقة طردية ومعنوية للإيرادات النفطية في الانفاق الاستثماري حيث بلغت المرونة الجزئية للإيرادات النفطية في الانفاق الاستثماري (-0.196939) في الامد الطويل اي ان زيادة الإيرادات النفطية بنسبة (1%) من شأنها احداث زيادة في الانفاق الاستثماري بمقدار (-0.196939) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية. كما ونستدل من معطيات الجدول عن وجود علاقة عكسية ومعنوية لمتغير الانفاق الجاري حيث بلغت المرونة الجزئية للانفاق الجاري (-0.162831) في الاجل الطويل، اي ان زيادة الانفاق الجاري بمقدار (1%) سيترتب عليه خفض الانفاق الاستثماري بمقدار (-0.162831) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية. جدول (9) متجه تصحيح الخطأ (Long Run Relationship) VECM

Dependent Variable: D(IEX)
 Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
 Date: 07/11/22 Time: 23:17
 Sample (adjusted): 1983 2020
 Included observations: 38 after adjustments
 $D(IEX) = C(1) * (IEX(-1) - 0.225041318433 * OILR(-1) + 0.0429587756743 * CEX(-1) - 33373.9615079) + C(2) * D(IEX(-1)) + C(3) * D(IEX(-2)) + C(4) * D(OILR(-1)) + C(5) * D(OILR(-2)) + C(6) * D(CEX(-1)) + C(7) * D(CEX(-2)) + C(8)$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.561547	0.125669	-4.468449	0.0001
C(2)	-0.052228	0.152105	-0.343370	0.7337
C(3)	-0.411081	0.143189	-2.870900	0.0074
C(4)	-0.049986	0.044245	-1.129759	0.2675
C(5)	-0.095292	0.039974	-2.383879	0.0237
C(6)	0.277506	0.100553	2.759788	0.0098
C(7)	0.181875	0.086835	2.094485	0.0448
C(8)	-6982.133	5464.954	-1.277620	0.2112
R-squared	0.554542	Mean dependent var	326.9474	
Adjusted R-squared	0.450602	S.D. dependent var	39847.20	
S.E. of regression	29535.30	Akaike info criterion	23.60922	
Sum squared resid	2.62E+10	Schwarz criterion	23.95398	
Log likelihood	-440.5753	Hannan-Quinn criter.	23.73189	
F-statistic	5.335201	Durbin-Watson stat	1.736727	
Prob(F-statistic)	0.000483			

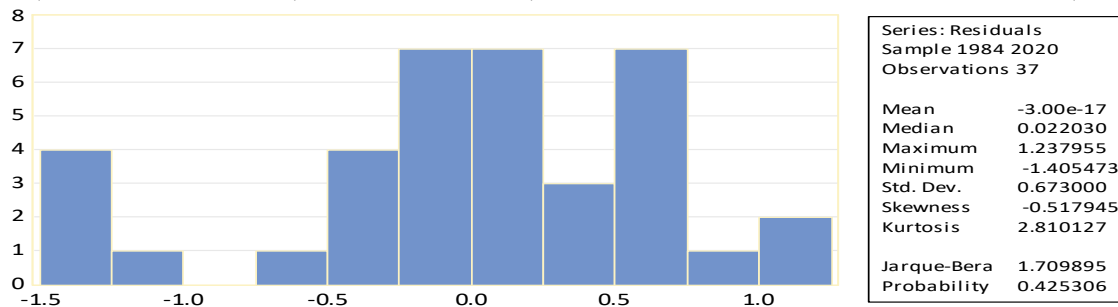
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج : EViews 12 من معطيات الجدول (٩) يتبين لنا ان قيمة معامل (١)C سالبا حيث تساوي (-0.561547)، وذات دلالة معنوية (0.0001) مما يشير ذلك الى ان هنالك علاقة سببية في الاجل الطويل من المتغيرات المستقلة تجاه المتغير المعتمد ضمن انموذج البحث اي ان الإيرادات النفطية وقيمة الانفاق الجاري يؤثران في قيمة الانفاق الاستثماري الحكومي في السعودية خلال مدة البحث هذا الى جانب ان قيمة C(1) تبين لنا ان (٥٦٪) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عن طريق وحدة الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل اي ان الانفاق الاستثماري يتطلب حوالي سنة وثمانية اشهر لبلوغ قيمته التوازنية في الاجل الطويل وهذا يشير الى ان التكيف في الانموذج غير سريع نسبيا. جدول (١٠) اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM

Wald Test (Short Run Relationship)

Null Hypothesis H ₀ : C(4)=C(5)=0		
F-statistic	2.843222	0.0740
Chi-square	5.686444	0.0582
Null Hypothesis H ₀ : C(6)=C(7)=0		
F-statistic	4.863950	0.0148
Chi-square	9.72790	0.0077

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 واستكمالاً للتقدير تم اجراء اختبار (WALD) للتأكد من وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج اعتمادا على فرضية العدم التي تشير الى ان C(4)=C(5)=0 وعلى وفق ذلك تبين لنا عدم معنوية متغير الإيرادات النفطية وفقا لمعطيات الاختبار الاحصائي (Chi-square) حيث كانت قيمة (P=0.0582) وهي بذلك اكبر من (٥٪) الامر الذي يفسر ان التغيرات الحاصلة في قيمة الإيرادات النفطية لا تؤثر في الانفاق الاستثماري الحكومي في المدى القصير وفي ظل فرضية العدم C(6)=C(7)=0 ووفقا لاختبار (Chi-square) تبين لنا ان متغير الانفاق الجاري يؤثر في المتغير المعتمد الانفاق الاستثماري الحكومي حيث جاءت قيمة (P=0.0077) وهي بذلك اصغر من (٥٪) الامر الذي يشير الى ان متغير الانفاق الجاري يؤثر في الانفاق الاستثماري في المدى القصير وهذا من شأنه رفض الفرضية العدمية. ويعزى ذلك الى ان الحكومة السعودية وضمن سياستها المالية تسعى دوما الى اعتماد سياسة انفاقية غير متوازنية مع دورة اسعار النفط. فمع انخفاض أسعار النفط وثبات كميات الانتاج والتصدير، تلجأ الحكومة الى اعتماد طرق متعددة كأن تقوم بالسحب من احتياطاتها وارصدتها الخارجية او الاصدار النقدي الجديد او طرح سندات محلية ودولية لتمويل نفقاتها، ومع ارتفاع اسعار النفط يتم توجيه الفوائض المتحققة لسداد الدين القائم وتعويض ما تم سحبه من الاحتياطات. اي ان الحكومة وفي ظل اسعار النفط المنخفضة تسعى الى الحفاظ على الوضع القائم واعطاء الاولوية للنفقات الجارية من خلال وسائل وادوات متنوعة والقيام بذلك يكون على حساب حصة الانفاق الاستثماري من الموازنة العامة.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي يهدف الحصول على نتائج طبيعية غير متحيزة يتطلب منا التأكد من ان توزيع بواقي الانموذج معتدلة وخاضعة للتوزيع الطبيعي وعليه نستعين باختبار (Jarque – Bera) الذي اكد لنا ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.425306) وهي بهذا اكبر من ٥٪ وعليه تم رفض الفرضية البديلة التي تنص بان توزيع البواقي لا يخضع للتوزيع الطبيعي ونقبل بفرضية



شكل (٣) التوزيع الطبيعي للبواقي المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

❖ اختبار الارتباط التسلسلي الذاتي للبواقي (LM Test) بالاعتماد على اختبار (Breuschi – Godfief) يتم الكشف عن الارتباط التسلسلي بين البواقي حيث يتم مقارنة القيمة المحتسبة مع القيمة الجدولية لاختبار مربع كاي عند مستوى معنوية ٥٪ وفي انموذج البحث تبين لنا خلو الانموذج من ارتباط تسلسلي حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.4601) وهي بذلك اكبر من ٥٪ ووفقا لذلك سيتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على خلو بواقي الانموذج من الارتباط التسلسلي .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.591312	Prob. F(2,27)	0.5606
Obs*R-squared	1.552625	Prob. Chi-Square(2)	0.4601

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews12

❖ اختبار تباين الأخطاء Heteroscedasticity Test يتم الاعتماد على اختبار (Breusch –Pagan– Godfrey) للتأكد من ان الأخطاء العشوائية حول خط الانحدار المقدر لها نفس التباين وفي انموذجنا المقدر تبين عدم وجود تباين لحد الخطأ حيث اظهرت نتائج الاختبار ان القيمة الاحتمالية تساوي (0.2059) وهي هذا اكبر من ٥٪ وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على ان تباين البواقي متجانس ونرفض الفرضية البديلة التي تنفي فرضية العدم.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.581007	Prob. F(1,33)	0.2174
Obs*R-squared	1.600163	Prob. Chi-Square(1)	0.2059

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews12

❖ اختبار استقرارية الانموذج

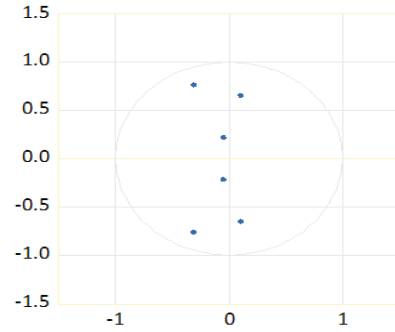
للتأكد من استقرارية بواقي الانموذج نعلم على اختبار الجذور المتعددة حيث ان نتائج شعاع الانحدار الذاتي تكون مستقرة اذا كانت جميع الجذور اقل من الواحد والشكل (٤) والجدول المجاور له يبين لنا ان مجموع المعاملات اقل من الواحد وكل النقاط تقع داخل حدود الدائرة وهذا مايدل على ان الانموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الخطي او عدم تجانس التباين، إذ يمكننا الاستنتاج بان الانموذج القياسي يستوفي شروط الاستقرارية .

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DLIEX DLCEX
DLOILR
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 07/11/22 Time: 23:47

Root	Modulus
-0.317402 - 0.760706i	0.824268
-0.317402 + 0.760706i	0.824268
0.107497 - 0.654573i	0.663341
0.107497 + 0.654573i	0.663341
-0.052020 - 0.221317i	0.227348
-0.052020 + 0.221317i	0.227348

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



شكل (٤) اختبار الجذور المتعددة المصدر: من مخرجات برنامج Eviews12

الاستنتاجات والمقترحات أولاً: الاستنتاجات

1. أظهر البحث ضمن جانبه النظري ان سياسة الانفاق العام في السعودية ركزت بشكل كبير على الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية في معظم سنوات البحث . حيث أظهر البحث استثنائ النفقات الجارية بأهمية كبيرة مقارنة بالانفاق الاستثماري خاصة في السنوات التي شهدت انخفاض في اسعار النفط حيث استمرت حصة الانفاق الجاري من الموازنة العامة عند مستوياتها التي تضمن للاقتصاد استقراره وعدم تعرضه لتداعيات التغيرات الحاصلة في موازنة الدولة وذلك على حساب حصة الانفاق الاستثماري. يأتي هذا التوجه الانفاقي للسعودية من النمط الريعي المعتمد في ادارة الاقتصاد القومي من منطلق الحفاظ على تأييد وولاء افراد المجتمع وكسب رضاهم واعتقاداً منها ان انخفاض اسعار النفط هي حالة مؤقتة .
2. بين البحث أن مسار الإنفاق الاستثماري الحكومي في السعودية خلال مدة البحث لم يسر على وتيرة واحدة، نظراً لتأثر أدوات السياسة المالية بالمتغيرات الإقليمية والدولية كالازمات الاقتصادية وما ترتب على ذلك من انخفاض أسعار النفط، إضافة الى حرب الخليج الاولى والثانية، والحرب في اليمن التي انفتحت السعودية فيها بمبالغ ضخمة.
3. من خلال البحث تبين لنا ان الإيرادات النفطية شهدت تقلبات عديدة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات الامر الذي أظهر الارتباط الوثيق بين الإيرادات النفطية والانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالمدة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠.
4. يستأثر الانفاق العام بأهمية كبيرة في اقتصاد السعودية باعتباره القناة الرئيسة التي من خلالها يتم من خلالها توجيه الربح النفطي للقطاع غير النفطي.
5. ان الاقتصاد السعودي على الرغم من اعتباره اقتصاد حر قائم على آليات السوق فإن دور الدولة فيه محوري وذو تأثير كبير في ادارة الاقتصاد وسواء من ناحية التشريعات القانونية او من ناحية امتلاكها للفائض النفطي الذي تستطيع من خلال الانفاق العام التأثير في الاقتصاد ومفاصله المختلفة بشكل كبير .
6. أظهر البحث في جانبه القياسي ان السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث مستقرة في الفرق الاول وهذا يؤكد انها متكاملة من الدرجة الاولى. مما يؤكد على ان أي تغير يحدث في السلسلة فان التأثير سيكون لفترة قصيرة وبعدها ستعود السلسلة الزمنية الى متوسطها.
7. من خلال ما توصلنا اليه من نتائج تبين لنا تطابق نتائج الانموذج المقدر مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السعودي، حيث تبين لنا توافق اشارة معلمة ومعنوية كل من الإيرادات النفطية والانفاق الجاري خلال مدة البحث.
8. أظهر البحث من خلال منهجية جوهانسن _ جيسلس وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك من خلال اختبار الاثر واختبار القيم الذاتية العظمى.
9. تبين لنا من خلال اختبار سببية كرانجر وجود علاقة سببية تبادلية (ثنائية) موجبة بين كل من (متغير الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري الحكومي) وعلاقة احادية موجبة من طرف (الإيرادات النفطية) الى متغير (الانفاق الاستثماري الحكومي) في المدى الطويل وهذا يوضح طبيعة العلاقة التي تربط متغيرات البحث فقا لمدى استجابة السياسة المالية للتغيرات الهيكلية في مسار متغيرات الانموذج في المدى الطويل

١٠. بلغت المرونة الجزئية للإيرادات النفطية في الانفاق الاستثماري (0.196939-) في الامد الطويل اي ان زيادة الإيرادات النفطية بنسبة (١%) من شأنها احداث زيادة في الانفاق الاستثماري ب (0.196939-) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية. كما وتبين لنا وجود علاقة عكسية ومعنوية لمتغير الانفاق الجاري حيث بلغت المرونة الجزئية للانفاق الجاري (0.162831-) في الاجل الطويل، اي ان زيادة الانفاق الجاري بمقدار (١%) من شأنه خفض الانفاق الاستثماري بمقدار (0.162831-) وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية وتتطابق مع طبيعة الاقتصاد الريعي فمع تزايد حصة الانفاق الجاري تنخفض تخصيصات الانفاق الاستثماري الحكومي خاصة في ظل تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على الإيرادات العامة.
١١. من خلال معلمات الاجل القصير تبين لنا ان زيادة الإيرادات النفطية من شأنه احداث زيادة في الانفاق الاستثماري الحكومي في فترة الابطاء (١ و ٢) وبالنسبة للانفاق الجاري فان زيادة تخصيصاته في الموازنة العامة للحكومة من شأنه خفض قيمة الانفاق الاستثماري خاصة في فترة الابطاء (١).

ثانياً: المقترحات

من خلال ما تقدم بإمكان هذا البحث الخروج بعدد من المقترحات العامة المتمثلة بالآتي:

١. وفقاً لما تملكه المملكة العربية السعودية من امكانات مادية ومالية من الافضل لها ان تتوسع في تنويع استثماراتها العامة نحو أنشطة وقطاعات اكثر انتاجية واكثر ترابطاً مع الواقع الاقتصادي ومتطلبات الاستثمارات الخاصة لتخفيف العبء على الموازنة العامة وتهيئة البيئة المحفزة للقطاع الخاص.
٢. ان تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والوصول الى مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية يتطلب توسيع نطاق الاستثمار العام بشكل يخدم اهداف الاقتصاد القومي دون ان يزاحم الاستثمار الخاص او يقلل من كفاءة اداء أنشطة القطاع العام والخاص ويتم ذلك من خلال تفعيل ادوات السياسة المالية باتجاه استدامة المالية العامة.
٣. في ظل ضعف قنوات الادخار والاستثمار في السعودية فان زيادة تخصيصات الانفاق الجاري من شأنها زيادة دخول الافراد الذي يزيد من قدرتهم الشرائية نحو طلب متزايد على السلع والخدمات المستوردة. مما يزيد ذلك من تسرب الدخل الى الخارج . لذلك سيكون من الافضل العمل على تحسين بيئة الاعمال لتحفيز الاستثمارات الاجنبية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع متنوعة وفقاً لما تتضمنه رؤية ٢٠٣٠ لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية الخاضعة للتقلبات وتكوين قاعدة انتاجية متنوعة من شأنها تحقيق الاستدامة المالية.
٤. يتطلب من اصحاب الشأن في ادارة السياسة المالية للبلاد العمل على التنسيق ما بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري بشكل يحقق التكامل ما بينهم ويضمن كفاءة الاستخدام للإيرادات العامة خاصة الإيرادات النفطية لتجنب اثار الصدمات النفطية السلبية على الاقتصاد القومي.

قائمة المصادر

اولاً: المصادر العربية

١. الافندي، محمد احمد، (٢٠١٢)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.
٢. حسن، نضال قادر، (٢٠١٤)، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد ٢٠، العدد ٧٨.
٣. الدعيمي، زينب عبد الحسين، (٢٠١٨)، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٤. الرسول، احمد ابو اليزيد و العمر، ابراهيم بن صالح (٢٠١٠)، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد، ١٣٨.
٥. السيفو، وليد اسماعيل. شلوف، فيصل مفتاح و جواد، صائب ابراهيم، (٢٠٠٦)، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.

٦. الشمري ، حسين عبدالكريم جعاز،(٢٠١٦)، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع الإشارة الى العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء.

٧. علي، سهام يوسف،(٢٠١٤)، محددات الاستثمار الخاص في ليبيا، مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية المجلد الثالث عشر العدد الثاني.

٨. برنامج الاستدامة المالية ، ٢٠٢١ متوفر على الرابط الآتي:

[/https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps](https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps)

٩. تقارير واحصائيات سنوية لمنظمة اوبك متوفر على الرابط الآتي:

[/https://www.opec.org/opec_web/en](https://www.opec.org/opec_web/en)

١٠. تقارير واحصائيات البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي سابقا) متوفرة على الرابط الآتي:

www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. **Alharbi, A.** (2020), Economic effects of low oil prices in Saudi Arabia, International Journal of Information Technology.
2. **Alshahrani, Saad and Alsadiq Ali J,**(2014) Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation, IMF Working Paper.
3. **Baltagi, Badi H,** (2021), Econometric Analysis of Panel Data, Sixth Edition, Department of Economics and the Center for Policy, Research, NY, USA.
4. **Cavallo ,Eduardo , and Daude, Christian,**(2008) , Public investment in developing Countries: A blessing or a curse?, Working Paper, American Development Bank, No. 648.
5. **Dimitrios Asterious and Stephrn G,Hall**(2007),Applied Econometrics : AModern Approach by using Eviews and Microfit Revised Edition, palgrave Macmillan, NewYork.
6. **Fasanya, ismail and etal,**(2021), Oil price and stock market behaviour in GCC countries: Do ymmetries and structural breaks matter? journal homepage: www.elsevier.com/locate/esr.
7. **Foudeh, Musa,**(2017),the long Run Effect of oil prices on Economic Growth: The case of Saudi Arabia,International Journal of energy Economics and policy ,7(6).
8. **Gary, Stefanie and Juan Carlos Valdivia,**(2017),An analysis of the contribution of public expenditure to economic growth and fiscal multipliers in Mexico, Central America and the Dominican Republic, 1990-2015, United Nations publication, CLAC– Studies and Perspectives Series – Mexico – No. 173.
9. **Gaspar, Vitor and Mauro, Paolo,**(2020), Public Investment for the Recovery IMF Working Paper.
10. **Gujarati , Damoodoar N** (2004) Basic Economics , 4 Edition , New Delhi ,Tata McGraw Hill.
11. **Hamidy ,Abdulrahman ,**(2015), Aspects of fiscal/debt management and monetary policy interaction: the recent experience of Saudi Arabia ,Working papers for Bank for international settlement, No 67.
12. **Johari, Ghazi and starr, Martha,**(2011), Fiscal policy and growth in Saudi Arabia, Review of ziddle East Economics and Finance
13. **Pesaran , M. Hashem,** (1997), An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis, Department of Applied Economics, University of Cambridge, England.